Measuring and analysis of the impact of public budget deficit on external debt in Iraq with in the framework of joint integration of the period (1990 – 2016)

قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في أطار التكامل المشترك للمدة (1990ـ2016)

أ.د. م .غفران حاتم علوان / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / ريام علي طالب ream 11213@gmail.com

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:17/7/2018
Accepted: 13/9/2018

مستخلص

لقد اصبح مفهوم العجز في الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية مزمنة تعاني منها معظم دول العالم سواء أكانت دول متقدمة ام دول نامية ، وعلى الرغم من اختلاف رؤى المدارس الاقتصادية من فكرة قبول او رفض العجز في الموازنة العامة الا ان الرأي الذي ساد هو ضرورة حكم دور الدولة من خلال تقليل الانفاق العام الذي ادى الى عجوزات مستمرة في الموازنة العامة ترتب عليها زيادة في الاقتراض الحكومي ، وزيادة في الضرائب على الدخل والثروة ، مما اضعف الحافز على الاستثمار الخاص ، وكذلك اسهم في زيادة الركود التضخمي ، واصبح من واجب الدولة تغطية النقص من مصادر التمويل المحلي التي اصبحت من الصعب ان توازي الزيادات المتواصلة في الانفاق العام ، فغدت مشكلة التمويل من ابرز المشكلات التي توجهها الدول النامية ولاسيما العراق ، مما اجبرها على الاتجاه الى القروض الخارجية التي غالبا ما تكون مشروطة بشروط سياسية واقتصادية معقدة .

ومن هنا ركز البحث على قياس اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي وتحليلة في اطار التكامل المشترك خلال المدة (1990- 2016) ، ونتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة فقد أتسمت الموازنة بالعجز نتيجة الزيادة المستمرة في الانفاق العام وترتب عليها زيادة في الدين الخارجي كمصدر من مصادر تمويل هذا العجز ، وفي اطار تقدير هذه العلاقة فقد توصلت الباحثة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ عجز الموازنة العامة / الدين الخارجي / أنموذج الابطاء الموزع (ARDL)

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 308- 322

*بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

في ضوء تعاظم الاهمية التي اصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم بصورة عامة والاقتصاديات النامية بصورة خاصة ، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية فضلا عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة الى التزايد في مختلف دول العالم ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه ولاسيما بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة من حيث اصبح سمه هيكلية لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي، مما تترتب على ذلك اثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما حتى سياسية بحيث تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي ، وتصاعد اعباء خدمتها على نحو شكل ضغط على الموازنة العامة واستنزاف الاحتياطيات والاصول الخارجية ولأخلاف على أن التصدي لمشكلة العجز في الموازنة العامة يجب ان يحتل مكانا بارزا في اي برنامج للإصلاح الاقتصادي .وفي العراق ونتيجة الظروف غير الطبيعية التي مربها خلال مدة البحث وما قبلها المتمثلة بالحرب العراقية الايرانية ، التي كانت السبب الرئيس في زيادة الانفاق العام بشكل اكبر من الايرادات العامة مما ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ، والذي دفع بها الى البحث عن وسائل اخرى لتمويل هذا العجز الناتج عن الانفاق المتزايد وتمثل ذلك الاقتراض العام (داخليا وخارجيا) ، دون وضع سياسات هادفة شل قدرة الدولة على تسديد هذه القروض ،مما ترتب عليها زياد خدمة اعباء الدين الخارجي وانعكس هذا سلبا على الاقتصاد بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار .

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة العجز في الموازنة العامة المتمثلة بنقص الايرادات العامة الى النفقات العامة، لذا لجأت الدولة الى الاقتراض الخارجي بوصفه احد وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة ، مما ادى الى ظهور مشكلة اخرى وهي زيادة حجم المديونية الخارجية في العراق .

اهمية البحث

يلقى العجز في الموازنة والدين الخارجي اهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي لما له من اثار سلبية على معدلات النمو ومعدلات التضخم ... الخ لذا فأن دراسة العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها التي تؤثر في العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي شكل مدخلا ضمنيا لفهم العلاقة ومن ثم امكانية اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تجعل من العجز اقل ما يمكن ، والشكل الاتي يكون اكثر اهمية وفاعلية في التأثير الايجابي للنمو الاقتصادي للبلد .

فرضية البحث

1- توجد علاقة سببية تبادلية من العجز في الموازنة العامة الى الدين الخارجي
2 - توجد علاقة توازنيه ديناميكية قصيرة وطويلة الاجل بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي .

اهداف البحث

تقدير نتائج العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016) وفقا لمنهجية التكامل المشترك في اطار يتمثل (ARDL) ، للتعرف على العوامل المؤثرة في هذه العلاقة ومن ثم قياس العلاقة قصيرة وطويله الاجل .

حدود البحث

1 - الحدود المكانية للبحث : يتضمن البحث دراسة الاقتصاد العراقي .
2 - الحدود الزمانية للبحث : يتمثل بالمدة (1990 - 2016) .

اسلوب البحث

حيث اعتمد البحث على اسلوب التحليل الوصفي لعرض البيانات والاسلوب الكمي الحديث الذي اعتمد على أنموذج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة (ARDL) لاختبار فرضية البحث .

هيكلية البحث

لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية وفقا للمنهجية المعتمدة ، تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسية وهي على النحو الاتي:

تضمن المبحث الاول يتكون من ثلاث فقرات حيث تناول اولا مفهوم العجز وتضمن ثانيا اسباب العجز في الموازنة العامة اما ثالثا تختص بقياس مؤشرات العجز في الموازنة العامة بينما ركز المبحث الثاني فقرتين تضمن اولا مفهوم الدين الخارجي اما ثانيا تناولت مؤشرات الدين الخارجي اما المبحث الثالث اهتم بتحليل نتائج العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 - 2016) والذي قسم الى سادس فقرات ، حيث تضمن اولا اختبار السكون ، وثانيا تناول اختبار سببية كرانجر ، اما ثالثا اختص تقدير انحدار التكامل المشرك وفقا لأنموذج (ARDL) ، ورابعا تضمن اختبار الحدود والد للتكامل المشترك ، وخامسا اختص بدراسة المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل) اما سادسا تناولت المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها .

المبحث الاول / الاطار النظري والمفاهيمي للعجز في الموازنة العامة

اولا : مفهوم العجز في الموازنة العامة :

عجز الموازنة العامة " هو زيادة في النفقات العامة على الايرادات العامة ويترتب على الحكومة البحث عن مصادر لتمويل العجز مثل الاقتراض الحكومي والتمويل بالعجز من البنك المركزي والتي تشكل بمجملها الدين العام في حالة عدم وجود ادخارات حكومية او موارد مالية اخرى " (حسين ، 2015 : 206) ويعرف ايضا "هو انخفاض الايرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة خلل هيكلي بين الموارد والانتاج ويتم تمويل العجز من الاقتراض ومن ثم يودي الى زيادة الخلل الهيكلي من جديد "(البكري ، 2011 : 16) . ويعرف ايضا " هو زيادة النفقات العامة للدولة على الايرادات العامة " (Hyman, 1997 :p713) ويظهر الى جانب العجز في الموازنة العامة مصطلح اخر وهو العجز النقدي "هو تأخر الحصول على الايرادات العامة عن موعد صرف النفقات في الموازنة العامة خلال مدة التنفيذ مما يؤدي الى نقص السيولة النقدية " (الكتبي ، 2008 : 137 - 138) يتوجب على الحكومة تحقيق التوازن بين النفقات العامة والايرادات العامة من خلال خيارات التمويل المتاحة للحكومة كالتمويل بإصدار السندات الحكومية او التمويل بإصدار النقدي الجديد (garthe , 2009 ;393)،اما الفائض الحكومي فهو زيادة الايرادات العامة على النفقات العامة ولكن من القليل ما نجد فائض في الموازنة العامة ولاسيما في الدول النامية ولكن اكثر المجتمعات تعاني عجز في الموازنة العامة (الوزني ، الرفاعي ، 2007 :242)، وعلى اساس ما تقدم يمكن تعريف العجز "هو عدم قدرة الايرادات العامة عن مواكبة الزيادة الحاصلة في الانفاق العام على السلع والخدمات ، ويمكن تسويته من خلال تدبير موارد محلية مثل (الاصدار النقدي واصدار السندات الحكومية للجمهور) او من خلال الحصول على موارد اجنبية مثل (القروض الاجنبية او الاستثمارات الاجنبية او المعونات من الخارج) .

ثانيا : اسباب العجز في الموازنة العامة

يمكن تلخيص اهم الاسباب التي تؤدي الى العجز في الموازنة العامة وفقا للمخطط (1-1-1) :

المخطط (1-1-1) اسباب العجز في الموازنة العامة

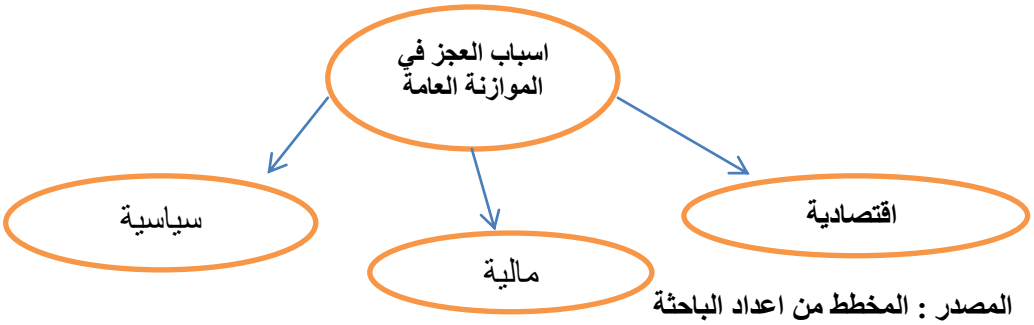

المصدر : المخطط من اعداد الباحثة

1 - الاسباب الاقتصادية للعجز في الموازنة لعامة

يمكن تلخيص اهم الاسباب الاقتصادية التي تؤدي الى العجز في الموازنة العامة كما يأتي:

أ - ان كفاءة الموازنة العامة من اهم الاسباب التي تؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة فان تحقيق الكفاءة تعد امر ضروريا لتحقيق الاهداف الاقتصادية ،لذا لابد للحكومة من وضع خطة مالية للأنفاق العام وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات الاخرى والعمل على ترشيد الانفاق الحكومة ، وتحديد اولويات الانفاق العام من خلال تخصيص جزء من الانفاق لزيادة النمو الاقتصادي وان السياسات الاقتصادية ايضا لها دور في تحقيق الكفاءة من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو الانتاج والاستثمار اكثر من توجيه نحو الاستهلاك . (البخيتاوي ،2011: 37) .

ب - الازمات الاقتصادية تسبب عجز في الموازنة العامة سواء أكانت ازمة طلب كلي ام ازمة عرض كلي ففي الدول النامية التي تعاني من ازمة تضخم ، اي ان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي بسب عدم مرونة الجهاز الانتاجي مما تضطر الدولة الى الاستيراد من الخارج لتغطية الزيادة في الطلب الكلي ،وبالتالي يؤدي الى حصول عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة النفقات العامة لمواجه هذه الازمة ، اما الدول المتقدمة تعاني من ازمة كساد وهي زيادة الانتاج دون ان يقابله زيادة في الاستهلاك اي ان العرض اكبر من الطلب ، لكن هناك بعض الدول تعاني من ازمة التضخم الركودي اي ان اقتصاد هذه الدول يعاني من تضخم وركود في ان واحد . (زكي ، 1985 : 14) .

ح - زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان الهدف من هذا التدخل هو رفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت في توزيع الدخول ولم يكن التدخل في الاقتصاد فقط بل في توفير الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية كل ذلك ادى الى زيادة الانفاق العام بشكل اكبر من زيادة الايرادات المتحققة ،وهذا دفع الدولة الى اللجوء الى مصادر اخر وهي الاقتراض او الاصدار النقد لتغطية هذا العجز مما ادى الى ظهور مشكلة اخرى وهي زيادة الدين العام سواء داخلي من الجهور والمصارف وخارجيا من الدول الاجنبية .

ج - عدم قدرة القطاع الخاص على استغلال الموارد الاقتصادية بسب عدم قدرتة المالية التي تحتاج الى اموال ضخمه ،لذا يتوجب على الحكومة تقديم الدعم والاعانات او توفير القروض لهم لتشجيهم على استغلال هذه الموارد وزيادة الانتاجية وفي الوقت نفسه تتمكن الحكومة من تقليل العجز في الموازنة العامة .

و- معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية تلجأ الى مصادر التمويل التضخمي (الاصدار النقدي الجديد)التي تستخدمها لتغطية العجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك الى ظهور مشكلات اخرى ،وهي تزايد حد التضخم الذي يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود وتعطيل الطاقات الانتاجية وتزايد معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة ، او قد تلجا الدول الى مواجهة هذه المشكلة من خلال الافراط في الاقتراض الخارجي قصير الاجل وذات الكلفة الباهظة ،مما يرفع من نسبة الدين الخارجي الى اجمالي العجز في الموازنة العامة وحوله الى عجز هيكلي مستديم . (زردق ، 2009 : ص30 - 31)

ي - غياب سياسة ترشيد الانفاق العام في الدول النامية التي يسودها طابع التبذير والاسراف ولاسيما على المظاهر الكمالية غير الضرورية ، وزيادة رواتب كبار الموظفين وكثره سفرتهم ومقتنياتهم الخاصة مما يؤدي الى انخفاض الموارد المالية للدولة الى حدوث عجز في الموازنة العامة . (سالم ، ص: 297)

ع - ان كثرة الحروب التي تتعرض لها الدول النامية ادى الى زيادة الانفاق العسكري ومنها الرواتب واستيراد الاسلحة والمعدات وكلفة صيانتها ،والاستعانة بالخبرات الاجنبية والمستشارين في المجالات الامنية كل ذلك تسبب في زيادة النفقات العامة للدولة اكبر من الايرادات العامة ،اي حصول عجز في الموازنة العامة .

2 - الاسباب المالية للعجز في الموازنة العامة : - (ابراهيم ، 2015 : ص104)

أ - عدم وجود قوانين وعقوبات مفروضة على المتهربين من دفع الضريبة مما ادى ذلك الى زيادة ظاهرة التهرب الضريبي سواء أكان تهرب جزئي ام كلي ومن ثم عدم حصول الدولة على ايرادات ضريبية للتمويل العجز في الموازنة العامة

ب - تفشي حالات الفساد المالي والاداري في دوائر الدولة مما يؤدي الى هدر وضياع المال العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع وعدم صرف المبالغ لها فيكون سببا في تأخر تنفيذ المشاريع المهمة مما يؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة (اي زيادة النفقات العامة) .

3 ـ الاسباب سياسية للعجز في الموازنة العامة : ـ

بسب الاضطراب الامني والسياسي التي تمر بها دول العالم ادى الى هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وفي الوقت نفسه غياب المناخ الاستثماري الملائم ،وكذلك وعدم وجود خطط استثمارية تشجع على جذب الاستثمارات الاساسية الى الداخل

ثالثا : مؤشرات قياس العجز في الموازنة العامة

سوف يتم التطرق الى اهم مؤشرات العجز في الموازنة العامة وهي على النحو الاتي : ـ

1 ـ نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي

يعد من اكثر المؤشرات شمولا للنشاط الاقتصادي والذي يشمل جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد اذ يوضح هذا المؤشر العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي ،وان انخفاض العجز في الموازنة العامة بنسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة المدخرات العامة والخاصة في سوق الاقتراض ،وهذا بدوره ينعكس على زيادة الادخار المحلي ومن ثم انخفاض سعر الفائدة واسعار الصرف لذلك تصبح الدولة قادرة على منافسة السلع في الخارج ،مما يؤدي الى زيادة الصادرات اكثر من الاستيرادات وتحسين الميزان التجاري وتشجيع الاستثمار وزيادة الانتاجية ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات . (كاظم ، 2015 : ص 6- 7)

2 ـ نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنته مع نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

يعكس هذا مدى مساهمة كل من النفقات والايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي فاذا زادت نسبة النفقات الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنته بسنبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي يعني ان هناك عجز في الموازنة العامة، مما يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي بوصفها نفقات غير منتجة اي توجيه هذه الزيادة نحو النفقات الاستهلاكية اكثر من توجيه نحو النفقات الاستثمارية ،لذلك لا تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي اما في حال زيادة نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ،وهذا يدل على زيادة الصادرات التي تستطيع الحكومة تمويل العجز ويترك اثار ايجابية على مجمل الاقتصاد الوطني

3 ـ مؤشر نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة

يبن هذا المؤشر العلاقة بين النفقات العامة والايرادات العامة ومدى مساهمة كل منهما في الموازنة العامة للدولة خلال مدة زمنية معينه ،فاذا ارتفعت النفقات العامة على الايرادات العامة يدل ذلك على وجود عجز في الموازنة العامة وهذا ما تعاني منه اكثر الدول ولاسيما الدول النامية ومنها العراق، اما في حاله ارتفاع الايرادات العامة على النفقات العامة يعد هذا مؤشرا عن وجود فائض في الموازنة العامة للدولة . (حسين ، 2016 : ص 16)

المبحث الثاني /الاطار النظري والمفاهيمي للدين العام

اولا : مفهوم الدين العام

يعد الدين العام من المصادر التي تستعملها الدولة لتحويل العجز في الموازنة العامة وتلجأ اليه الدولة في حالة عدم قدرة الايرادات الاخرى (كالضرائب والرسوم) على تغطية العجز، ويعرف الدين العام " بوصفه عقد تبرمه الدولة أو احدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة اخرى تتعهد بموجبه على سداد اصل القرض وفوائده المترتبة عليها عند حلول موعد السداد، وذلك وفق اذن يصدر من السلطة المختصة " (العلي ، كداوي ،1989 : 230) ويعرف ايضا "هو مبلغ من النقود تحصل علية الدولة من الاسواق الوطنية او الاجنبية وتتعهد الدولة بتسديد اصل القرض ودفع الفائدة على وفق شروط معينة " (عبد المجيد ، 1996 ،405) ويعرف على أنه "مبلغ من المال تستدينه الدولة عن طريق الالتجاء الى الجمهور او المصارف او المؤسسات المالية مع الالتزام بدفع الفوائد طول مدة القرض سواء أكانت دفعة واحدة ام على شكل اقساط وفقا للشروط " .(الواسطي ،1973 : ص294)

هناك تعاريف متعددة للدين العام ويمكن تعريف الدين العام من وجهة نظر الباحثة" هي الاموال التي تقترضها الدولة من الافراد و المصارف التجارية والمؤسسات غير المصرفية ويتم تسديده بعملة محلية يسمى (اقتراض داخلي) او الاقتراض من الدول الاجنبية والمنظمات دولية ويتم تسديده بعمله اجنبية يسمى (اقتراض خارجي)، مما يؤدي الى زيادة حجم المديونية سواء أكان في الداخل ام في الخارج وزادت اهمية القروض العامة مع زيادة تدخل الدولة وتوسع وظائفها واصبحت وسيلة مهمة لتنفيذ سياسة الدولة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : مؤشرات الدين الخارجي

تشير الادبيات الاقتصادية الى وجود مؤشرات متعددة لقياس الدين الخارجي وهي :

1 ـ متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي : هو المقياس الذي يبين نصيب كل فرد من الدين العام يجب ان يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ،ويجب ان يكون نصيب الفرد من الدين 50% من متوسط دخله في السنة ويتم قياسه من خلال المعادلة الاتية :

متوسط نصيب الفرد من الدين العام = نصيب كل فرد من الدين العام /متوسط دخل الفرد في السنة *100. (عمر ، 2033: 14)

2 ـ اعباء خدمة الدين الخارجي :يعد من المؤشرات التي تبين مدى زيادة حجم المديونية والفوائد المترتبة عليه حصل ذلك بسبب زيادة العجز في الموازنة العامة ،فتظهر الفوائد في جانب المصروفات الجارية بينما اقساط الدين تظهر في جانب التحويلات الاستثمارية فأن زيادة اعباء الدين تؤدي الى ضغط شديد على النقد الاجنبي، لذا نجد ان الدول النامية تعاني من زيادة في اعباء خدمة الدين التي تهدد المستوى المعيشي والتنمية الاقتصادية (زكي ،1992: 61) .

ويتم قياسها مؤشرات عدة : (عمر ،2003: 10)

- نسبة اعباء خدمة الدين الى اجمالي النفقات العامة .
- نسبة الفوائد الى اجمالي النفقات العامة .
- نسبة الفوائد الى النفقات الجارية .
- نسبة خدمة الدين الى الايرادات العامة .

3 ـ نسبة الدين الخارجي الى الصادرات: هو مؤشر بين مدى قدرة الحكومة على توفير العملات الاجنبية استنادا الى حجم الصادرات اي كلما زادت صادرات الدولة ادى ذلك الى زيادة العملات الاجنبية ومن ثم تصبح الدولة قادره على تسديد الديون الخارجية من خلال انخفاض نسبة هذا المؤشر اما في حالة ارتفاع هذا المؤشر فأن هذا يدل على ان الديون اكبر من الصادرات وبذلك يواجه البلد مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدول الدائنة . (الغزالي ، 2004 : ص15)

4 ـ نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي : يعد من المؤشرات التي تبين مدى اسهام القطاعات الاقتصادية في الانتاج ويتم تمويلها من مصادر ذاتية او مصادر خارجية ،مما يؤدي الى زيادة الفوائد والاعباء (عمر ، 2003 : 9) تكون النسبة في حدود الامان اذا لم تتجاوز 60% بينما مقترحات المنظمة الدولية لتخفيف عبء الديون Debt Relief international ان تتراوح النسبة بين 20-25% ،اما صندوق النقد الدولي ان تكون النسبة في حدود 25-30% (ابومدللة ، العجلة ،2013: 283) .

ان المؤشرات التي تم ذكرها في الاعلى تعد من اهم المؤشرات التي تستعمل لقياس حجم المديونية الخارجية من خلال النسب التي تم تحديدها ،وفي حال التجاوز عن هذه النسب المذكورة يؤدي الى عدم قدرة الحكومة على تسديد الدين الخارجي ومن ثم زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد .

المبحث الثالث/ تحليل نتائج العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990 ـ 2016)

اولا: اختبار السكون

يلاحظ من خلال الجدول (1) نتائج اختبار (ADF) الذي يبين بعدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى (Level) للمتغيرات الدراسة (اجمالي الدين الخارجي (Di) ، ونسبة الايرادات الى النفقات (ex) ، ونسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (DRG) واجمالي العجز في الموازنة العامة(RE) سواء كان بلحد الثابت او الحد الثابت واتجاه عام او لاحد ثابت ولا اتجاه عام وان قيمه (porb) اكبر من (5%) اي انه غير معنوي وبذلك نقبل فرضية العدم (HO:: P=1) التي تنص على وجود جذر الوحدة ، ونرفض فرضية البديلة (H0: P<1) مما دفع الباحثة الى اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية بهدف تفادي مشكلة الانحدار الزائف ، وقد تحقق الفرض بعد ان اظهرت النتائج ان قيمة (porb) اقل من 5% سواء كان بالحد الثابت او الحد الثابت والاتجاه العام او بدون الحد الثابت ولا اتجاه عام وبذلك نرفض فرضية العدم وتقبل فرضية البديلة التي يتحقق فيها سكون البيانات عند درجة تكامل I(1) , ولكن متغيرين (نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (ME)، ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات (RDE)) ساكنه في المستوى (Level) اي ان (porb) اقل من (5 %) سواء كان بالحد الثابت او الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون الحد الثابت والاتجاه العام وبذلك نرفض فرضية العدم (H0: P=1) ، ونقبل الفرضية البديلة (H0: P<1) التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اما بالنسبة لاختبار فلبس – براون (Phillips – perron) والذي يظهر النتائج في الجدول (2) حيث توصلنا الى نتائج اختبار(ديكي فوللر الموسع) نفسها اذ يبين ان المتغيرات (اجمالي الدين الخارجي (DI) ونسبة الايرادات الى النفقات (EX) ونسبة العجز الى الناتج المحلي (DRG) واجمالي العجز في الموازنة العامة (RE)) غير ساكنه في المستوى

الجدول (1) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات Variables)	المستوى (Level)			الفرق الاول (1st difference)			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p- value	p-value	
DI	0.5070	0.8852	0.5181	0.0108	0.0175	0.0006	I(1)
EX	0.6178	0.7346	0.5260	0.0000	0.0002	0.0000	I(1)
DRG	0.7766	0.9973	0.3758	0.0468	0.0577	0.0034	I(1)
ME	0.0004	0.0017	0.0000				I(0)
RDE	0.0016	0.0037	0.0001				I(0)
RE	0.1281	0.9925	0.0159	0.0000	0.0000	0.0000	I(1)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاحصائي (Eviews9)

غير ساكنه في المستوى لان قيمة (Prob) اكبر من (5%) وبذلك نقبل بفرضية العدم ونرفض فرضية البديلة ، هذا ما دفع الباحثة الى اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية بهدف تفادي مشكلة الانحدار الزائف ، وقد تحقق الفرض بعد ان اظهرت النتائج ان قيمة (porb) اقل من 5% سواء كان بالحد الثابت ام الحد الثابت والاتجاه العام او بدون الحد الثابت ولا اتجاه عام وبذلك نرفض فرضية العدم وتقبل فرضية البديلة التي يتحقق فيها سكون البيانات عند درجة تكامل I(1) , اما المتغيرين (نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (ME) ، نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات (RDE) ساكنه بالمستوى اي متكامل من الدرجة(0) I لان قيمة (Prob) اقل من (5%) وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

الجدول (2) نتائج اختبار فلبس - براون (Phillips – perron) (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات	المستوى (Level)			الفرق الاول (1st differene)			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	p-value	p-value	p-value	p- value	p-value	p-value	
DI	0.4434	0.8576	0.4262	0.0095	0.0167	0.0005	I(1)
EX	0.6178	0.6869	0.5260	0.0000	0.0002	0.0000	I(1)
DRG	0.7766	1.0000	0.3758	0.0468	0.1211	0.0034	I(1)
ME	0.0004	0.0017	0.0000				I(0)
RDE	0.0016	0.0035	0.0001				I(0)
RE	0.1233	0.4023	0.0134	0.0000	0.0001	0.0000	I(1)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eviews9)

ثانيا : **اختبار سببية جرانجر** *Test of Granger Causality*

نلاحظ من الجدول (3) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستعمال طريقة جرانجر تبين ان هناك علاقة معنوية متجهة من (نسبة الايرادات الى النفقات (EX))الى اجمالي الدين الخارجي (DI) ، وكذلك هناك علاقة معنوية متجهة من اجمالي الدين الخارجي (DI) الى نسبة الايرادات الى النفقات (EX) عند فترة تباطئ زمني واحد وقيمة (Prob)معنوي و اقل من (5%) اذ بلغ نحو(0.0096 ، 0.0154) على التوالي، وبهذا نرفض الفرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي توكد على وجود علاقة سببية باتجاهين وليس باتجاه واحد اي ان (EX $\rightarrow DI$) و(DI $\rightarrow EX$) ، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية اي ان انخفاض الايرادات مقارنة بالنفقات (عجز) تلجا الدولة الى الاقتراض من الخارج لتغطية العجز ،اما العكس نلاحظ ان هناك فائض في الموازنة العامة لكن بالمقابل زيادة اجمالي الدين الخارجي وهذا بسب عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول ما تضطر الى الدين مره اخرى ومن ثم تتراكم عليها خدمه اعباء الدين وهي اكبر من مبلغ القرض وتصبح الحكومة مثقله بالديون مما يؤثر سلبا على مجمل الاقتصاد العراقي ، وكذلك هناك علاقة سببية معنوية متجهة من(نسبة اجمالي الدين الخارجي الى صادرات (RDE))الى اجمالي الدين الخارجي (DI) باتجاه واحد (RDE $\rightarrow DI$)عند فترة تباطئ (1) لان قيمة (Prob) معنوي واقل من (5%) والبالغ (0.0025) ، وهناك علاقة سببية معنوية بين (نسبه الايرادات الى النفقات (EX) و(نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات (RDE) باتجاه واحد (EX$\rightarrow$ RDE) لان قيمة (Prob) معنوية والبالغ (0.0704) وتوجد علاقة سببية بين (نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (DRG) وبين (نسبة اجمالي الدين الخارجي الى صادرات (RDE) وباتجاه واحد (DRG$\rightarrow$ RDE) وقيمة (Prob) بلغت نحو(0.0711)

الجدول (3) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج باستعمال طريقة جرانجر

Null Hypothesis	Lags	F-Statistic	Prob
EX does not Granger Cause DI	1	7.97062	0.0096
DI does not Granger Cause EX	1	6.85054	0.0154
GDP does not Granger Cause DI	1	1.71106	0.2038
DI does not Granger Cause GDP	1	1.59508	0.2193
ME does not Granger Cause DI	1	0.68281	0.4171
DI does not Granger Cause ME	1	0.10677	0.7468
RDE does not Granger Cause DI	1	11.5305	0.0025
DI does not Granger Cause RDE	1	2.71047	0.1133

RE does not Granger Cause DI DI does not Granger Cause RE	1 1	1.69712 0.31323	0.2056 0.5811
DRG does not Granger Cause EX EX does not Granger CauseDRG	1 1	0.76835 0.44071	0.3898 0.5134
ME does not Granger Cause EX EX does not Granger Cause ME	1 1	0.42602 1.68792	0.5204 0.2067
RDE does not Granger Cause EX EX does not Granger Cause RDE	1 1	0.18435 3.59999	0.6717 0.0704
RE does not Granger Cause EX EX does not Granger Cause RE	1 1	2.77386 0.95530	0.1094 0.3385
ME does not Granger Cause DRG DRG does not Granger Cause ME	1 1	0.01464 0.21771	0.9047 0.6452
RDE does not Granger Cause DRG DRG does not Granger Cause RDE	1 1	0.04421 3.57989	0.8353 0.0711
RE does not Granger Cause DRG DRG does not Granger Cause RE	1 1	0.12111 0.65195	0.7310 0.4277
RDE does not Granger Cause ME ME does not Granger Cause RDE	1 1	0.01957 0.02435	0.8900 0.8774
RE does not Granger Cause ME ME does not Granger Cause RE	1 1	0.26649 0.03461	0.6106 0.8540
RE does not Granger Cause RDE RDE does not Granger Cause RE	1 1	0.18599 0.04826	0.6703 0.8281

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews 9)

ثالثا : **تقدير انحدار التكامل المشرك وفقا لأنموذج** *(ARDL)*

يمثل الخطوة الاول الانموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي الدين الخارجي (DI)) والمتغيرات المستقلة (العجز في الموازنة العامة (RE)،ونسبة الايرادات الى النفقات (EX) ، ونسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (DRG) ، ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (ME) ، ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات (RDE)) حيث نلاحظ من الجدول (4) ان أنموذج (ARDL) والذي يقوم بتحديد الابطاء الزمني المثلى تلقائيا وفق معيار (AIC) ، حيث تم تحديد مدد التباطؤ الزمني للمتغير تابع (DI) لفترتين زمنيتين .

جدول (4) تقدير انحدار التكامل المشترك باستعمال أنموذج (ARDL)

المتغيرات Variables	المعلمات coefficients	t-statistic	p-value
DI(-1)	1.152442	8.012757	0.0000
DI(-2)	-0.370612	-2.559605	0.0284
EX	327114.5	1.510954	0.1617
EX(-1)	-1431886	-5.398469	0.0003
DRG	182253.7	0.710565	0.4936
DRG(1)	2242607	3.297848	0.0080
DRG(2)	1598952	3.110695	0.0110
ME	-268.5539	-1.158208	0.2737
RDE	-36.82436	-0.540237	0.6009
RDE(-1)	162.6335	2.267677	0.0468
RDE(-2)	-527.9253	-7.150854	0.0000

RE	-0.555600	-1.008965	0.3368
RE(-1)	0.760356	1.481649	0.1692
RE(-2)	-1.013525	-1.914804	0.0845
C	1.2608	5.821242	0.0002
R-Squared			0.988691
Adjusted R-Squared			0.972858
F- Statistic			62.44512
Prob (F-statistic)			0.000000
Durbin –Watson stat			2.694767

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

اما المتغيرات المستقلة والتي تضمن (ME, RDE, RE،DRG, EX) , يكون تخلفها الزمني مختلفا وهي (1,2,0,2,2) على التوالي واظهرت النتائج الاحصائية ان المتغيرات المستقلة (EX, DRG ,RDE, RE, ME) قد فسرت ان قيمة (R-Squared) مرتفعة وبلغت نحو(98%) في التغير الحاصل في المتغير التابع (DI) اما (Adjusted R-Squared)التي اكدت ان (97%) في التغير الحاصل في المتغير التابع هو يسبب التغير في المتغيرات المستقلة ، وبالنسبة (F- statistic) هي معنوية من الناحية الاحصائية لان قيمة (prob) اقل من (5%) بلغ نحو(0.000000) وهذا يفسر معنوية الانموذج ككل ،اما (Durbin – Watson stat) بلغ قيمته (2.694767) وهذا يشير الى ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

تظهر نتائج اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostics Test) في الجدول (5) اذا نلاحظ ان قيمة (p- value) في اختبار التوزيع الطبيعي اكبر من (5 %) والبالغة (0.194182) وبهذا نقبل بالفرضية العدم التي تشير الى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ونرفض فرضية البديلة اما بالنسبة للاختبار الارتباط الذاتي الذي يكون قيمة (prob) اكبر من (5%)غير معنوي والبالغ (0.2451) وهذا يدل على ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك يكون قيمه (prob) الخاص باختبار عدم ثبات تجانس التباين اكبر من (5%) والبالغة (0.7424) وهذا يشير الى أن الانموذج يتباين بشكل طبيعي (Heteroscedastictiy) وبهذا يكون الانموذج الاحصائي (ARDL) خاليا من المشكلات القياسية .

الجدول (5)اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)

اختبار التوزيع الطبيعي Histogram- Normality Tests	P-Value = 0.194182
اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test	P- Value = 0.2451
اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedastictiy Test	P- Value =0.7424

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

رابعا : اختبار الحدود والد للتكامل المشترك Bounds,wald Test

لكي نتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمستقلة نلجأ الى اخبار الحدود حيث نلاحظ من نتائج الجدول (6) ان قيمة F المحسوبة (F- statistic) والبالغة (6.249234) ،وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى والحد الادنى والتي بلغت (4.15) و(3.06) عند (1%) على التوالي، وهذا يشير الى رفض فرضية العدم (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) المتمثلة بوجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،ونلاحظ من الجدول (7) ان قيمة prob والبالغة (0.0126) اقل من 5% وهذا يبين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

Test statistic	Value	K
F-statistic	6.249234	5

Critical Value Bounds

Significance	الحد الادنى0Bound	الحد الاعلى 1Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eviews9)

جدول (7) نتائج اختبار والد Wald Test

Test Statistic	Value	df	Probability
F-Statistic	2.906040	(5,10)	0.0711
Chi-Square	14.53020	5	0.0126

Null Hypothesis: c(3)=c(5)=c(8)=c(9)=c(12)=0
Null Hypothesis Summary
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eviews9)

خامسا : **المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل)** (Estimated Short Run Coefficients)

يوضح الجدول (8) المعلمات قصيرة الاجل للمتغيرات الاقتصادية الداخلة في الانموذج المقدر تظهر النتائج الاحصائية ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (EX) والمتغير التابع (DI) في الامد القصير اي زيادة (EX) بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة (DI) بمقدار(311800.0) وهذا يشير الى أن انخفاض الايرادات كنسبة من النفقات تلجا الدولة الى الاقتراض من الخارجي ، وهناك علاقة عكسية بين المتغيرين المستقلين (ME, DRG) والمتغير التابع (DI) اي زيادة المتغيرين بمقدار (1%) يودي الى انخفاض المتغير التابع بمقدار (1598228- ، 244.6083-) على التوالي ، وتكون العلاقة طردية بين المتغيرين (RDE ,RE) والمتغير التابع اي زيادة المتغيرين بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المتغير التابع بمقدار (528.191131، 1.009019) وان قيمة (Prob) لجميع المتغيرات معنوية واقل من (5 %) ، واظهرت العلاقة المقدرة ان معلمة حد الخطأ قيمتها (0.217557-) كانت سالبة ومعنوية جدا (prob=0,0000) وهذا يعكس وجود علاقة التوازنية في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازن طويلة الاجل ،كما ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ تعني ان (21%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن قصيرة الاجل) في اجمالي الدين الخارجي في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب صدمة (shock) او تغير في المتغيرات التفسيرية

الجدول (8) المعلمات المقدرة قصيره الاجل(Estimated Short Run Coefficients)

المتغيرات Variable	المعلمات Coefficient	t-statistic	Prob
D(D(-1)	0.377521	4.688250	0.0009
D(EX)	311800.0	2.180811	0.0542
D(DRG)	182148.7	1.282632	0.2286
D(DRG (-1))	-1598228	-5.034326	0.0005
D(ME)	-244.6083	-2.250423	0.0481
D(RDE)	-36.186354	-0.979728	0.3503
D(RDE(-1))	528.191131	12.853175	0.0000
D(RE)	-0.529229	-1.702301	0.1195
D(RE(-1)	1.009019	3.581406	0.0050
ecm(-1)	-0.217557	-8.67420	0.0000

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

سادسا : المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

نلاحظ من الجدول (9)المعلمات المقدرة طويلة الاجل ان جميع المتغيرات المستقلة (EX, ME,RDE,RE) تكون اشارتهم سالبة على الامد الطويل ماعدا متغير واحد تكون اشارته موجبة وهو(DRG)، وبالمقابل نلاحظ ان قيمة (Prob) اكبر من (5%) لكلا المتغير بين وهما (ME,RE) اي لا يوجد لها تأثير معنوي على الامد طويل ، ونجد ان معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) والبالغ (-0.217557) وقد جاءت سالبة ومعنوية حسب قيمة (Prob) (0.0048) وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (تكامل مشترك) ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الجدول (9) المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variable	المعلمات coefficients	t- statistic	P –Value
EX	-5063827.4048	-2.764090	0.0200
DRG	18443527.6684	3.722407	0.0040
ME	-1230.9424	-1.203926	0.2563
RDE	-1843.1377	-2.479854	0.0326
RE	-3.707073	-1.194662	0.2598
C	579179911.6308	3.601541	0.0048
Cointeq =DI –(5063827.4048*EX + 18443527.6684*GDP -1230.9424*ME - 1843.377*RDE -3.7071*RE + 579179911.6308)			

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eview

الاستنتاجات

1- بعد اجراء اختبار السكون للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (P-P) توصلنا ان المتغيرات (اجمالي الدين الخارجي ، ونسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي ، واجمالي العجز في الموازنة العامة ، ونسبة الايرادات الى النفقات) غير ساكنة بالمستوى وتصبح ساكن بعد اخذ الفرق الاول لكلا الاختبارين اي انها متكاملة من درجة الاولى (I=1) ، اما المتغيرين (نسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الصادرات) ساكنة في المستوى اي متكاملة من الدرجة (I=0) وفي هذه الحالة سوف نستعمل أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL)

2- اظهرت نتائج التحليل القياسي ان هناك علاقة تبادلية بين المتغير التابع (اجمالي الدين الخارجي) وبين المتغير المستقل (نسبة الايرادات الى النفقات) باتجاهين وليس باتجاه واحد، اي ان العجز في الموازنة العامة يؤثر على الدين الخارجي عندما تلجأ الدولة لتمويل العجز وفي الوقت نفسه يؤثر الدين الخارجي على العجز في الموازنة العامة ،عندما يكون فائضا في الموازنة لكن نلاحظ ان هناك زيادة بالدين الخارجي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

3- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة اذ نلاحظ ان المتغيرات المستقلة (نسبة الايرادات الى النفقات ، ونسبة اجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبة الدين الخارجي الى الصادرات ، واجمالي العجز في الموازنة العامة) تكون اشارتهم سالبة ماعدا متغير (نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي) تكون اشارته موجبة اي لا يوجد له تأثير معنوي على الامد الطويل .

التوصيات

1- وضع برنامج دقيق للتقشف في الموازنة العامة من خلال تقليل بنود الاستهلاك الحكومي غير ضروري (ترشيد النفقات العامة) و تخفيض رواتب واجور كبار الموظفين وتقليل من السفرات والحفلات والمؤتمرات الدولية فضلا عن الاثاث والسيارات وغيرها فان ذلك يسهم في تقليل العجز في الموازنة العامة وربما يؤدي الى تقليل حاجة الحكومة الى الاقتراض الخارجي .

2 - تنويع مصادر الايرادات العامة وعدم الاعتماد فقط على الايرادات النفطية ولكن الاهتمام بالإيرادات الاخرى ولاسيما الايرادات الضريبية ،من خلال اصلاح النظام الضريبي وجهاز الاداري لكي يكون اكثر كفاءة وفعالية لتمويل العجز في الموازنة العامة بمصادر سيادية وكذلك وضع قوانين وتشريعات للمكلفين ومعاقبة المتهربين بدفع الضريبة .

3- متابعة ومراقبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة من خلال وجود موظفين ذوي كفاءة في وضع التخصيصات ،اذ نلاحظ هناك فرق كبير بين المخصصات والمصروف الفعلي

4- يجب ان يكون هناك رقابة على تطور حجم الدين الخارجي من خلال وضع معايير وضوابط لمتابعة المديونية الخارجية فضلا عن توفير احصائيات كاملة ودقيقة لاتجاهات الدين الخارجي لكي نتمكن التعامل معها.

5- يحتل الدين الخارجي اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي اذا تم توجيه نحو المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية ولاسيما في مجال التعليم او الصحة التي نستطيع من خلال تحقيق المصلحة العامة والتنمية الاقتصادية.

6- على الحكومة رسم سياسة مالية جديدة بالتنسيق مع السياسة النقدية وتكون من ضمن اهدافها الرئيسة معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ،على النحو الذي يكبح الحاجة المستمر الى الاقتراض الخارجي على أن لا يسلب الموازنة العامة القيام بوظائفها الاساسية في مجال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

7 - العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية من خلال وضع استراتيجيات جديدة تؤخذ بنظر العناية الواقع العملي وفرض عقوبات صارمة على جميع المفسدين بدون استثناء كمصادر اموالهم وسحب امتيازاتهم وغيرها .

المصادر

اولا : المصادر اللغة العربية

1-حسين ، منى يونس (2015) " الاقتصاد الكلي "،ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع،
2-زكي ، رمزي (1992) " الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث" ،ط1 ، القاهرة ، دار سينا .
3-زكي ، رمزي (1985) "بحوث في ديون مصر الخارجية " ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة مدبولي .
4- زردق ، احمد عبد الرحيم (2009) "الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر "، ط1 ، مكتبة القدس
5-الكتبي ، بشير محمد(2008) "المالية العامة المعاصرة "، بدون مطبعة ، بغداد .

6- العلي ، عادل فليح ، وكداوي ، طلال محمود (1989) "اقتصاديات المالية العامة " ، دار الكتب للطباعة والنشر .
7- عبد المجيد ، عبدالفتاح عبد الرحمن(1969) " اقتصاديات المالية العامة " ، ط2 ، مطبعة كمالية.
8- الواسطي ، فاضل شاكر (1973) "اقتصاديات المالية العامة " ،ط1 ، بغداد ، مطبعة المعارف .
9- الوزني ، خالد واصف ، والرفاعي ، احمد حسين (2007) " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع.
10- البكري ، صفاء علي حسين (2011) "تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية "، رسالة ماجستير ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة المستنصرية
11- البخيتاوي ، حسين مهجر فرج (2011) "تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقا لمعايير الكفاءة والعدالة للمدة (2003 - 2009) "، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
12- حسين ، عماد حسن (2016) " تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق " اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
13- سالم ،عبد الحسين سالم " عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003- 2012) " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة بغداد، العدد 68.
14- كاظم ، مروه واسط (2015) " بيان اثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990 - 2011) باستخدام تحليل السببية "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد17 .
15- الجبوري ، سوسن كريم هودان (2015) " اختبار لعلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 - 2013) باستخدام نموذج (Johansen)" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 17 ، العدد 3 .
16- ابراهيم ، نفين فرج (2015) " اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية " بحوث اقتصادية عربية ، كلية التجارة ، جامعة الازهر .
17- العزالي ، عيسى محمد (2004) " ادارة الديون الخارجية " ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد 30 .
18- عمر ، محمد عبد الحليم (2003) "الدين العام المفاهيم _المؤشرات –الاثار بالتطبيق على حالة مصر "، جامعة الازهر ، القاهرة .
19- ابو مدللة ، سمير والعجلة ، ومازن (2013) "تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية " ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 11 ، فلسطين ، العدد 1 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

1- Manfred garthe ," Macronomics,3pearson" ,u.k ,2009
2- David N . Hyman ,' Economics , 4th ed , Mic Graw – hill ,Chicago ,1997.

Measuring and analysis of the impact of public budget deficit on external debt in Iraq within the framework of joint integration of the period (1990 – 2016)

Abstract

The concept of deficit in public budget becomes a chronic economic phenomenon in most of the world, whether the advanced countries or developing countries. Despite the difference in the visions of the economic schools to accept or reject the deficit in public budget but the opinion that prevailed is the necessity of the state to reduce the public spending which led to a continuous deficits in the public budget which consequently increased the government borrowing ,increase income taxes and wealth, consequently this weakened the in motivation in private investment which contributed to the increase of in factionary stagnation , so that governments have to cover the lack of local funding sources which become difficult to be equal to increase and continue in public spending ,hauling problem funding from the main problems faced by state developing especially Iraq ,what forced to the direction to the loans external which are often conditioned conditions by political and economic complicated ,hence it has focused find the estimation and analysis of relationship between the deficit in budget public and external debt by duration (1990-2016) as a result of the difficult circumstances experienced by Iraq during the period ,the balance was the balance has been exhausted highest level of the study of disability as a result of the continuous increase in public spending ,which resulted in an increase in external debt as a source of funding this deficit ,and in the framework of rating this relationship has reached researcher to the presence of relationship equilibrium long –term between the deficit in budget public and external debt.

Key word /public budget deficit / external debt / Autoregressive Distributed Lag Approach